

أثر قناتي سعر الفائدة وسعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (2004-2022)
The impact of the interest rate and exchange rate channels on inflation in
Iraq for the period (2004-2022)

م. د. جواد شاكر فريخ
Jawad Shaker Freih
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار
Ja79hd@uoanbar.edu.iq

م.م شعيب عبد المطلب ابراهيم
Shoaaib Abdul Muttalib Ibrahim
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار
Shuaaib.albayaty@uoanbar.ed

تاريخ استلام البحث 2025/1/9 تاريخ قبول النشر 2025/1/22 تاريخ النشر 2025/ 7 /13

المستخلص :

يهدف البحث الي بيان أثر قناتي سعر الصرف وسعر الفائدة على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، إذ تم توظيف نموذج ARDL لقياس وتحليل أثر سعر الصرف وسعر الفائدة على معدلات التضخم في العراق، من خلال استخدام البيانات الشهرية لمتغيرات الدراسة من شهر كانون الثاني (2004) ولغاية كانون الاول لسنة (2022) والمنشورة على موقع البنك المركزي العراقي، إذ بلغ عدد المشاهدات لمتغيرات الدراسة (228) مشاهدة، وأثبتت نتائج البحث ان ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار (انخفاض قيمة الدينار) في السوق الموازي بمقدار (1%) يساهم في ارتفاع معدلات التضخم بمقدار (0.04%)، وهنالك تأثير طردي معنوية لسعر الفائدة على معدلات التضخم في العراق ، إذ ان ارتفاع معدل الفائدة للسياسة النقدية بمقدار (1%) يساهم في ارتفاع معدلات التضخم بنسبة (0.53%)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى (1%) هنالك اتجاه عام لمعدلات التضخم بالتناقص وبمقدار (0.07%) شهريا إذ أن السياسة النقدية في العراق كلما ارتفعت معدلات التضخم ترفع معدلات الفائدة لكي تعمل على خفض مستويات السيولة لدى الجمهور والمصارف، وتوصي بتطوير ادوات أكثر فعالية للسياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة لتحسين التحكم في السيولة النقدية ومعدلا التضخم.

الكلمات المفتاحية: قناة سعر الصرف ، قناة سعر الفائدة ، معدلات التضخم.

Abstract : The research aims to demonstrate the impact of the exchange rate and interest rate channels on inflation rates in the Iraqi economy for the period (2004-2022), as the ARDL model was used to measure and analyze the impact of the exchange rate and interest rate on inflation rates in Iraq, by using monthly data for study variables from January (2004) to December (2022) published on the website of the Central Bank of Iraq, as the number of views of the study variables reached (228) views, and the research results proved that the rise in the exchange rate of the dinar against the dollar (the decline in the value of the dinar) in the parallel market by (1%) contributes to an increase in inflation rates by (0.04%), and there is a direct moral effect of the interest rate on inflation rates in Iraq, as an increase in the interest rate of monetary policy by (1%) contributes to an increase in inflation rates by (0.53%), and this effect is moral at the level of (1%). There is a general

trend for inflation rates to decrease by (0.07%) monthly, as monetary policy in Iraq raises interest rates whenever inflation rates rise in order to reduce levels Liquidity of the public and banks, and recommends developing more effective monetary policy tools such as open market operations to improve control of cash liquidity and inflation rates.

Keywords: Exchange rate channel, interest rate channel, inflation rates

المقدمة:

تمارس التغيرات التي تحدث في اسعار الصرف واسعار الفائدة على المستويات المحلية جدلاً واسعاً في النشاط الاقتصاد ولما لها من اثاراً كبيرة على جميع الانشطة الاقتصادية، فان معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحركة اسعار الصرف واسعار الفائدة والامر الذي حث الباحثين على الدراسة الواسعة لهذا المجال لمعرفة الآثار المترتبة على حركة اسعار الصرف والفائدة وعلاقتها بجميع المتغيرات الاقتصادية ومنها التضخم ، لهذا يعد استقرارهما في جميع الاقتصاديات امراً مهماً من قبل صناع السياسات الاقتصادية، الا ان استقرارهما يُفعل ريعية الاقتصاد العراقي ويكون معتمداً على الإيرادات النفطية، وان الاقتصاد العراقي قد شهد بعد عام 2003 استقلالاً تاماً في عمل البنك المركزي العراقي من اخلال اصدار القوانين ومن ضمنها قانون 56 لعام 2004 لهذا اتبعت السلطة النقدية (نافذة العملة) من أجل السيطرة على تقلبات اسعار الصرف والفائدة والعمل على ضبط التغيرات في اسعار الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار من خلال مبيعات النفط والإيرادات المتأتية منه وبذلك هي الاداة التي من خلالها يتمكن البنك المركزي في السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق .

مشكلة البحث :

بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي للسيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، إلا أن الاقتصاد العراقي ظل يعاني من تقلبات كبيرة في معدلات التضخم خلال المدة (2004-2022) ، وهذه التقلبات جاءت نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية كان من أبرزها الاعتماد المفرط على إيرادات النفط وعدم وجود سياسات اقتصادية متنوعة وفعالة ، بالإضافة الى التحديات السياسية والأمنية التي مرى بها العراق ، وفي هذا السياق تبرز مشكلة البحث في عدم وضوح وفعالية أدوات السياسة النقدية مثل سعر الصرف وسعر الفائدة في التحكم بمعدلات التضخم في العراق، فمن ناحية يعد سعر الصرف عاملاً مؤثراً بشكل مباشر على التضخم بسبب الاعتماد الكبير على الواردات النفطية ، ولكن من ناحية اخرى يبدو تأثير سعر الفائدة محدود بسبب ضعف القطاع المالي والاسواق المالية في العراق.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الوقوف على التأثيرات التي تتركها التغيرات في سعر الفائدة وسعر الصرف ، والتي هي أحد الاسباب المهمة في التأثير على معدلات التضخم عن طريق تشخيص عمل السياسات النقدية والمالية ومحاولة وضع الحلول السليمة لحل هذه المشكلة، لما لها من تأثير سلبي على التضخم في جميع المتغيرات الاقتصادية، وإن إستقرار سعر الفائدة وسعر الصرف من الادوات المهمة في تحقيق النقدي والعمل على تراجع معدلات التضخم، فضلاً عن دورها الاساسي في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد .

اهداف البحث : يهدف البحث الي تحقيق التالي :

- 1- مفهوم متغيرات الدراسة وأسبابها .
 - 2- دراسة أثر انتقال قناتي سعر الصرف ومعدلات الفائدة على التضخم في العراق.
 - 3- تحليل سعر الفائدة وسعر الصرف في العراق من شهر كانون الثاني (2004) ولغاية كانون الاول (2022) في العراق.
 - 3- قياس اثر اسعار الصرف واسعار الفائدة على معدلات التضخم في العراق .
- فرضية البحث :**
- ينطلق البحث من فرضية رئيسين هما :
- 1- وجود تأثير سلبي لمتغير قناة سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (2004-2022).
 - 2- وجود تأثير سلبي لمتغير قناة سعر الفائدة على التضخم في العراق للمدة (2004-2022).
- حدود البحث :**
- الحدود الزمنية :** تكونت من السلاسل الزمنية خلال المدة 2004-2022.
- الحدود المكانية :** الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022.
- منهجية البحث :**
- بغية تحقيق اهداف وفرضية البحث تم الاعتماد المنهج الوصفي للجانب النظري والمنهج الاستنباطي عن طريق توظيف الاسلوب الكمي القياسي من خلال تطبيق نموذج (ARDL) بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews (12) في التحليل القياسي والعمل على اجراء الاختبارات اللازمة لتحليل الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاعتماد على البيانات الشهرية لمتغيرات الدراسة من شهر كانون الثاني (2004) ولغاية كانون الاول لسنة (2022) المنشورة في موقع البنك المركزي .
- الدراسات السابقة:**
- 1- دراسة (Udoka, 2012)، إذ هدفت الى دراسة أثر التقلبات في أسعار الفائدة في دولة نيجيريا على النمو الاقتصادي قبل وبعد قرار رفع أسعار الفائدة هناك، وأثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في نيجيريا، وتوصي الدراسة أن أي زيادة في سعر الفائدة سوف تعمل على تراجع في مستويات الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم انخفاض معدل نمو القطاع الحقيقي.
 - 2- دراسة (Saymeh, 2013)، بحثت في التحقق من أثر سعر الفائدة على بعض متغيرات الاقتصادية المتمثلة (GDP، والنمو الاقتصادي الحقيقي) في المملكة الاردنية الهاشمية للمدة (2000-2010)، من خلال توظيف نموذج جوهانسن للتكامل المشترك، وأثبتت نتائج الدراسة أن التضخم يؤثر على أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وأن هناك سعر الفائدة له تأثير معنوي سالب على معدلات النمو الاقتصادي، وينبغي السيطرة على المتغيرات النقدية وبالأخص تلك التي تؤثر على على متغيرات الاقتصاد الكلي ، كما يجب تطوير الاسواق المالية لكي ترتفع ثقة الجمهور بها ومن ثم يكون هناك اقبال على الاقتراض لتمويل الاستثمارات .
 - 3- دراسة (جبوري وبركة، 2014)، هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر أنظمة اسعار الصرف على التضخم في الجزائر خلال المدة (1980-2018) عن طريق استخدام بيانات البانل (Panal Data) والتي تتقوم بمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية باستخدام طريقة (Gmm-Sys)، واهم استنتاج توصلت اليه الدراسة

هو هناك اثر معنوي سالب لأنظمة أسعار الصرف الثابتة على التضخم عند مستوى معنوية (0.05) والذي يعكس اهمية اسعار الصرف الثابتة على التضخم، وتوصي الدراسة بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل أن يكون لذلك أثر فعال على الاستقرار الاقتصادي للبلد.

4-دراسة (محسن،2015)، بحثت هذه الورقة البحثية في العلاقة السببية قصيرة الاجل بين التضخم ومستويات سعر الصرف الرسمي في الجزائر للمدة (1980-2014)، عن طريق توظيف نموذج الانحدار الذاتي لان العلاقة بينهما لا تسير باتجاه واحد بل يمكن أن تكون بالاتجاه المعاكس ، وهي علاقة معقدة وتتداخل فيها عوامل عديدة، وبينت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية بين الكتل النقدية والتضخم عند مستوى معنوية (0.05) ولا تكون في الاتجاه المعاكس لان متغير الكتلة النقدية يتحدد بعوامل خارجية من غير التضخم ، وتوصي بتحقيق التكامل بين السياسة المالية والنقدية للمحافظة على استقرار سعر الصرف الرسمي لاستهداف التضخم الى المستويات المناسبة.

5-دراسة (حسين،2017)، تناولت الدراسة سعر الفائدة واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية لأنه يعد من اهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة اتجاه الاقتصاد الكلي واداة وسيطة ذات تأثير على النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية، إذ تم توظيف طريقة OLS ذات الاتجاهين لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة ، وإستنتجت أن اسعار الفائدة المحلية زاد الاهتمام بها بعد نجاح البنك المركزي في العراق إيقاف تراجع قيمة العملة، وأوصت بضرورة تحرير أسعار الفائدة بصورة تدريجية بدءاً من تحريرها بين البنك المركزي والمصارف الخاصة.

6-دراسة (عزيز وحسن، 2021)، بحثت هذه الدراسة في التعرف على أثر سعر صرف الدينار العراقي على التضخم وما هي العوامل المؤثرة فيه للمدة (2004-2020) بأستخدام نموذج ARDL، وقد أثبتت النتائج وجود تأثير طردي معنوي لسعر الصرف على التضخم وانخفاض معدلات التضخم طيلة مدة البحث نتيجة انخفاض أسعار الصرف الدولار تجاه الدينار، وأوصت بضرورة الاستمرار باتخاذ الاجراءات اللازمة لخفض معدلات التضخم والتي تمكن البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، ومن ثم العمل على رفع مستويات الانتاج وتحسين جودته.

7-دراسة (صاحب وعلي، 2022)، بحثت في تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2020) لمعرفة الآثار التي يتركها سعر الصرف على النشاط الاقتصادي سواء كانت داخلية أم خارجية عن طريق تحليل متغيرات الدراسة طيلة مدة البحث، واستنتجت أن هناك علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة فعندما قامت الحكومة برفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار إنخفضت قيمته مما أدى الى إرتفاع معدلات التضخم، وتوصي بضرورة رسم سياسة واضحة من قبل السلطات النقدية تعمل على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف والذي يكون ذا أثر إيجابي على التضخم والاقتصاد ككل.

المبحث الاول التأسيس النظري :

أولاً: سعر الصرف :

1-مفهوم سعر الصرف: هو سعر العملة الاجنبية مقابل وحدات من العملة المحلية بما انه عدد الوحدات من العملات المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية اي انه عملية بيع وشراء الوسائل من اجل التسوية للمدفوعات في بلدان اخرى (عزيز و حسن ، 2021:232).

ويعرف على انه عدد من الوحدات لعملة معينة الواجب اعطائها من اجل الحصول على وحدة واحدة من العملات الاخرى، ويتم التركيز على العرض باعتبار إحدى العملتين لسلعة معينة والسلعة الثانية ثمنها لها ويعرف على انه عدد من الوحدات من العملات المحلية (الدينار العراقي) التي يمكن من اجلها الحصول على العملات الاجنبية (الدولار) خلال مدة زمنية (خضير و حسن ،2022:94).

وتبرز أهميته من خلال عمليات التبادل التجاري والنشاطات الاقتصادية التي تكون في مختلف دول العالم ومن خلال المساهمة الجادة والفعالة في عملية تحقيق الهدف الاقتصادي الكلي كتحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي والداخلي (طه، عبدالله ،2022 :240)، ويعد عنصر هام في جميع العلاقات الاقتصادية الدولية في عملية تنظيم التعاملات بالصرف الاجنبي وعملية تحديد اسعار الصرف لجميع العملات مقابل غيرها من العملات الاجنبية، ويتم على اساسه تحديد قيم السلع الاجنبية مقابل السلع المحلية وتؤكد هذه الاهمية من التطور والنمو في مجمل العلاقات العالمية ان كانت تجارية او مالية او اقتصادية لاسعار الصرف ويعد اداة هامة للسياسات الاقتصادية للبلد، وبذلك من الادوات الهامة للسياسة الاقتصادية المؤثرة في متغيرات الاقتصاد القومي والمؤثر الاساسي في التجارة الخارجية بين الدول ويعد اداة ربط بين اقتصادات العالم والاقتصاد المفتوح (عبد واخرون ،2023:334).

2-العوامل الاساسية التي تؤثر على اسعار الصرف :

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على اسعار الصرف ومنها : (عزيز و حسن ، 2021 :234)

- أ- **سعر النفط العالمي** : يبين الاثر المتبادل بين سعر الصرف للدولار الامريكي وسعر النفط إذ أنه كلما ارتفع سعر النفط زادت تكلفة الواردات النفطية الى الولايات المتحدة الامريكية وذلك يؤدي الي ارتفاع عجز في ميزان التجاري والحسابات الجارية الامريكية وكذلك تنخفض قيمة الدولار الامريكي وكذلك يؤثر على معدلات النمو .
- ب- **سعر الخصم** : يعبر سعر الخصم عن اتجاه متوسط سعر الفائدة بشكل عام وان رفع سعر الخصم الى معدل يصبح فيه أعلى مما هو عليه في البلدان الاخرى سوف يعمل على استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية .
- ت- **كمية النقود** : ان ارتفاع كميات النقود مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة سوف تؤدي الي زيادة مستويات الاسعار كأسعار السلع والخدمات، وسوف يجعل سلع الدولة غير قادرة على منافسة سلع البلدان الاخرى مما يتسبب في ارتفاع الاستيرادات وهبوط في الصادرات ويقابله ارتفاع في الطلب على عملات البلدان الاخرى .

ثانياً: سعر الفائدة:

1- **مفهوم سعر الفائدة** : هو من أدوات للسياسة النقدية التي لها تأثير على النشاطات الاقتصادية والمالية مما يجعله لديه القدرة كهدف وسيط على تصحيح الاختلالات الهيكلية والانحرافات في النشاط الاقتصادي (بدن ،2024 :225)، وعادة ما تقتزن اسعار الفائدة بمصادر التمويل التي تكون طويلة أو قصيرة أو متوسطة الأجل، ويتم تخصص رأس المال في ظل الوضع الاقتصادي السائد في السوق وإن أسعار الفائدة تتفاوت حسب تباين أجال الاقتراض وبذلك تكون معدلات الفائدة على قروض طويلة الاجل عالية، وترتفع معدلات الفائدة في الطلب على رؤوس الاموال اوقات الانتعاش الاقتصادي وعندما تتوفر الفرص الاستثمارية عندها تعمل على تشجيع المستثمرين في الاستثمار وإستغلال مثل هذه الفرص (محمد ، 2004 :175) .

2- **دور سعر الفائدة على الاقتصاد**: تمارس دوراً بارزاً عندما تكون مرتبطة بمقادير من رؤوس الاموال المتاحة في الاسواق، وعندها يكون لدى القطاع المصرفي القدرة على تمويل الفرص للاستثمارات، وتكون متاحة متى ما

كانت اسعار الفائدة التي من الممكن دفعها او الحصول عليها وهي التي تعمل على تحقيق جوانب الربحية، وإن مجموع العوائد التي يحصل عليها الممول في سبيل اراضه رؤوس الاموال هي عبارة عن التزام مالي يتحمله الاشخاص والتي تكون منفقه على العجز المالي وتقابلها مطالب مالية لأشخاص تنفق على الفائض كمكافاة على عملية تأجيل عملية الاستهلاك (الجنابي ، 2015: 156) .

ولسعر الفائدة أدواراً مهمة في الاقتصاد ومن أهمها: (الشمري ، 2022: 143) .

أ- تعمل على مساعدة الدولة في توجيه اقتصاد الدولة بناء السياسات المخططة لها ضمن حالة الاقتصاد .
ب- يعد من الضروريات التي تعمل على المساعدة في حماية المدخرات للأفراد وتعمل على توجيهها بالاستثمارات المالية والاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ت- تعمل على تقنين او تحديد كميات العرض للائتمانات المتوافرة والعمل على تجهيز الاموال المقترضة لمشروعات الاستثمار ذات العوائد المرتفعة .

ث- تعمل على تحقيق موازنات عرض النقد مع الطلبات العامة .

ج- هي من الادوات الهامة في سياسات الدولة من خلال تأثيرها على الاستثمارات، فعندما يكون نمو الاقتصاد بطيئاً فان الدولة تعمل على استخدام السياسات النقدية لخفض سعر الفائدة من أجل تنشيط الاستثمارات والاقرض، فضلاً عن ذلك إذا كان اقتصاد البلد يشير الي معدلات التضخم يتطلب من الدولة ان تعمل على سعر فائدة مرتفع لتقليل من الاستثمار والانفاق.

ثالثاً: التضخم :

1: مفهوم التضخم : هو أحد القضايا الاساسية لعدم الاستقرار والتوازن الكلي في النشاط الاقتصادي للدولة، فدوره يشمل عديد من المؤشرات الاقتصادية ومعدلات الصرف والاجر والمستويات المعيشية، ويعرف أيضاً بأنه زيادة كميات النقود المتداولة عن المعروض السلعي وبذلك سوف يعمل على زيادة في المستوى العام للأسعار والبعض يعتقدون بان التضخم هو عبارة عن ارتفاع في الانفاق القومي من غير مرافقة الزيادة في الانتاج (عبد واخرون، 2023: 336)، ويمكن ان يحدث التضخم مستندا الي نظرية ارتفاع في التكاليف عن طريق زيادة الاجور التي يمكن ان يحصل بها التضخم وهي وفق مطالبات من قبل نقابات العمال للحصول عليها او للذهاب الي المنتجين لاتباع سياسة تهدف الي تحقيق معدلات مرتفعة من الارباح(عباس، 2008: 58) ،ويعد التضخم على انه الحالة التي يرتفع فيها الطلب على السلع والخدمات وتدفقات الدخل النقدي ويعرف على انه ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج من الاختلال في توازن الطلب والعرض (الجويجاتي، 2011: 118) .

2: أسباب نشوء التضخم : ان التضخم ينشأ بعوامل اقتصادية كثيرة ومن اهمها : (محمد ، 2004: 171).

ا- ينشأ عن ممارسة الحصار الاقتصادي على البلدان الاخرى والتي تمارس من قبل عوامل خارجية كما حصل في العراق وبذلك ينعدم التصدير والاستيراد في حالة الحصار الاقتصادي مما يعمل على الارتفاع في معدلات التضخم ، ويؤدي الي الانخفاض في قيمة العملة الوطنية وزيادة الاسعار بمعدلات عالية جدا .

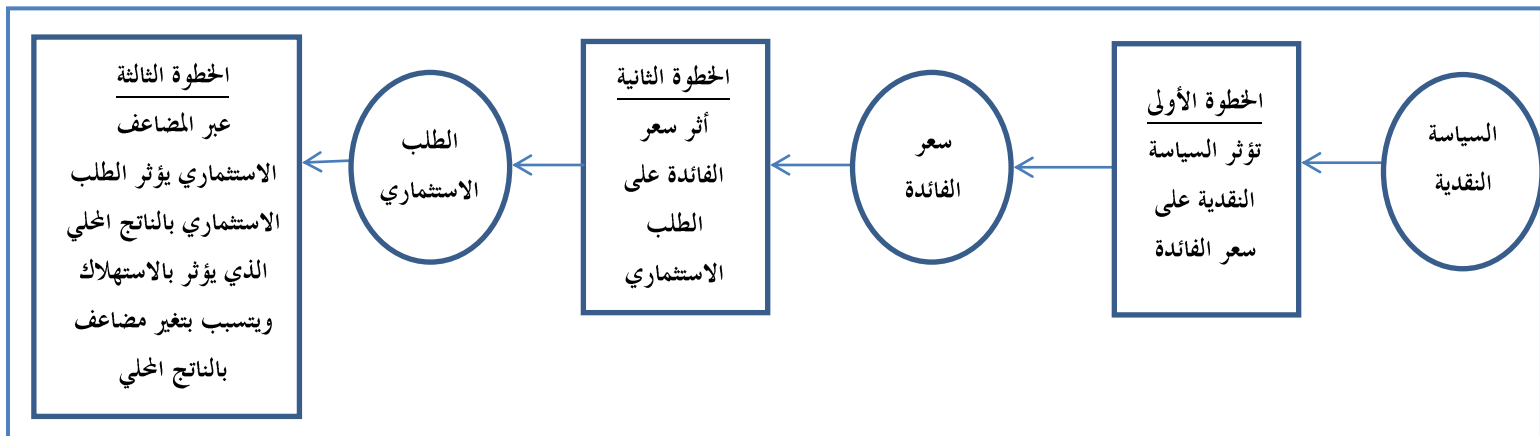
ب- ينشأ التضخم من خلال الطلب: وهذا النوع ينشأ من تضخم ارتفاع الحاصل في حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض دائم من السلع وان زيادة الطلب الكلي لا يقابله ارتفاع في عمليات الانتاج وبذلك سوف يؤدي الي الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

ت-ارتفاع في مستوى الاتفاق الاستثماري والاستهلاكي: وهذا ما تناولته النظريات المتعلقة بالعرض والطلب الكلية عند مستوى الاستخدام الكامل وتتمثل في بروز معالم تضخمية في مستويات الاسعار مما يفتح المجال امام الاختلال بعدم مواكبة العرض الكلي للطلب الكلي بالتوازن ويرتفع المستوى العام للأسعار يعمل على عدم تحقيق التوازن في المستوى العام للأسعار .

ث-ارتفاع في الفوائد النقدية : ان الارتفاع في قيمة الفوائد النقدية عن القيمة الانتاجية من اكثر الاسباب الناشئة للتضخم كما كتب العالم الاقتصادي ادم سميث (يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة معدلات الفائدة من الصفر) .

رابعاً: اثر قناة سعر الفائدة على التضخم:

يمارس سعر الفائدة دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي كونه من الادوات التي تستخدمها السياسة النقدية للتأثير على معدلات التضخم بصورة غير مباشرة ، وذلك نابع من خلال التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار في جانب الطلب الكلي فمن الممكن ان يعمل ارتفاع سعر الفائدة الى حفز الادخار وتراجع في الانفاق الاستهلاكي ويعمل هذا على انخفاض المستوى العام للأسعار، وعلى العكس يعمل سعر الفائدة المنخفض على تشجيع الافراد على الاقتراض وزيادة قوتهم الشرائية وبتيح للمستثمرين القدرة على زيادة الاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية ويرتفع الطلب الكلي ويحفز التضخم (العدل، 2024: 335)، أما من جانب العرض الكلي فزيادة أسعار الفائدة سوف تزداد كلفة التمويل للعمليات الانتاجية ومن ثم يعمل المنتجون على نقل هذه الكلفة الى أسعار المنتجات من السلع والخدمات للحفاظ على هامش الربح وهذا ما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، كما يعمل ارتفاع أسعار الفائدة الى زيادة كلفة تمويل الاستثمار ومن ثم تراجع في حجم الاستثمارات الجديدة وينخفض حجم العرض الكلي من السلع والخدمات وبالمقابل زيادة الطلب الكلي الذي سوف يرفع من معدلات التضخم ، ويحدث العكس إذا انخفضت أسعار الفائدة فسوف يزيد حجم الاستثمارات الجديدة ويرتفع العرض الكلي مع الثبات في الطلب الكلي ويتراجع معدل التضخم (عبد العزيز، 2016: 145)، والشكل البياني (1) يوضح آلية عمل هذه القناة.

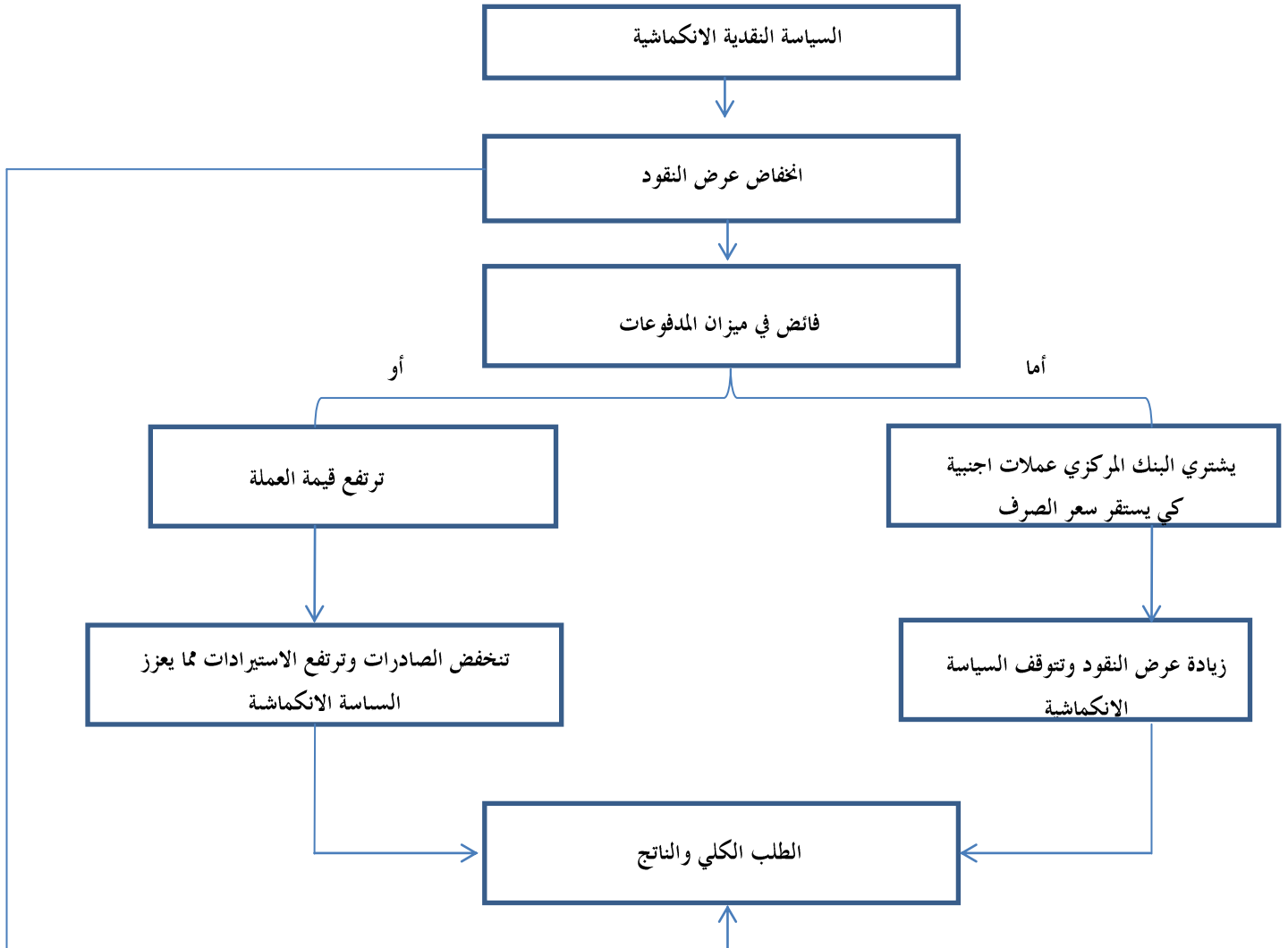


الشكل (1) أثر قناة سعر الفائدة على التضخم

Source: Ake, Blomqvist and Others Economics,(1990), 3rd Candian Edition, Canda, Mc Graw-Hill Ryerson limited, p243.

خامساً: أثر قناة سعر الصرف على التضخم:

يُعد من المؤشرات الاقتصادية التي تعبر قوة الاقتصاد لأنها دائماً ما تتأثر بمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، ومن ضمن هذه المتغيرات هو التضخم والذي يرتبط بسعر الصرف بعلاقة مترابطة ومعقدة في آن واحد لأن النتيجة بينهما دائماً ما تكون عكسية، فأي إجراء تقوم به الحكومة متمثلة بالسلطة النقدية برفع سعر صرف الدولار تجاه العملة المحلية فإنه سوف يعمل على جعل القوة الشرائية للعملة المحلية منخفضة تجاه أمام العملات الأخرى (الموسوي، 2017:93)، ومن ثم ارتفاع قيم السلع والخدمات التي يرغب الافراد بشرائها بالعملة المحلية وبالذات المستوردة التي تكون يتم حساب سعرها على اساس الدولار مما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم في النشاط الاقتصادي، لذلك هذه القرارات تعتمد دائماً على القرارات الصائبة التي تتخذها الحكومة في هذا الشأن ومدى قوة الاعتماد على الاستيرادات من الخارج لتغطية الطلب المحلي وتنوع الجهاز الانتاجي (صاحب وعلي، 2023: 70-71)، والشكل البياني (2) يوضح اثر قناة سعر الصرف على التضخم.



الشكل (2) أثر قناة سعر الصرف على التضخم

Source: Ake, Blomqvist and Others Economics,(1990), 3rd Candian Edition, Canda, Mc Graw-Hill Ryerson limited, p243

المبحث الثاني: تحليل أهم التغيرات التي حدثت لمتغيرات الدراسة في العراق للمدة (2022-2004)

تم الاعتماد في هذا المبحث من أجل إجراء التحليل للتغيرات التي تحدثت في متغيرات الدراسة على البيانات الشهرية المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي، إذ بلغ عدد المشاهدات (228) ، لذلك تم اختيار القيمة الاعلى والادنى والوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الدراسة ولكل سنة مع ذكر بيان الشهر الذي كانت القيمة فيه سواء للحد الاعلى أم الادنى وكما موضحه في أدناه.

1-تحليل طبيعة التغيرات في سعر الفائدة في العراق للمدة (2022-2004):

شهدت سعر الفائدة تغيرات كثيرة في الاقتصاد العراقي وهذا نابع لمتطلبات البنك المركزي التي تستخدمه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، كما يستخدم كأداة لجذب الودائع ويعتمد بذلك على قوته في التأثير على الادخار، وهذا ما تفترضه النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والتي تنص على ان سعر الفائدة المرتفع يشجع الادخار ويقلل من الانفاق الاستهلاكي ، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي وتراجع معدلات التضخم..

يظهر من خلال الجدول (1) والشكل البياني (3) أن اسعار الفائدة شهدت معدلات مرتفعة للمدة (2008-2004) إذ بلغت(20%) وهو اعلى معدل لها في شهر شباط من سنة (2006) فيما بلغت المعدل الادنى في هذه السنة (16%) لشهر كانون الثاني وبمتوسط حسابي بلغ (19.6)، وهذا بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت بعد سنة (2003) فضلاً عن مشكلة كبيرة في السيولة المصرفية والتي لم تأخذ شكلها نحو الاستثمار، يضاف الى ذلك الوضع الأمني في هذه المدة والذي لا يشجع على الاستثمار وارتفاع درجة المخاطرة لتكون حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي داخل البلد.

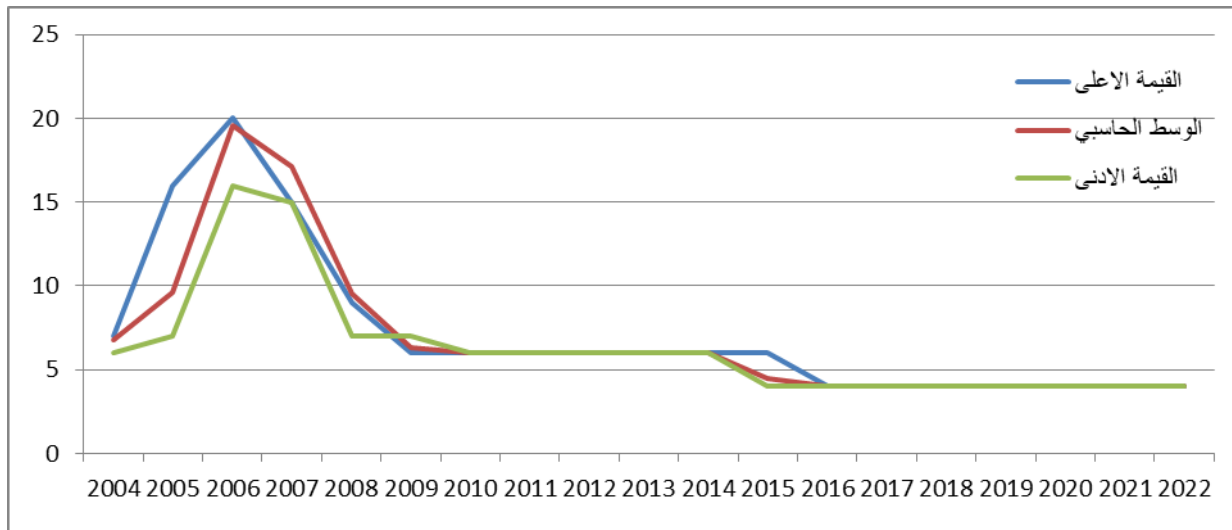
الجدول (1) التغيرات في سعر الفائدة في العراق للمدة (2022-2004)

السنة	القيمة الاعلى	الشهر	الوسط الحسابي	القيمة الادنى	الشهر	السنة	القيمة الاعلى	الشهر	الوسط الحسابي	القيمة الادنى	الشهر
2004	7	كانون 1	6.8	6	شباط	2014	6	كانون 2	6	6	كانون 1
2005	16	كانون 1	9.6	7	كانون 2	2015	6	شباط	4.5	4	كانون 1
2006	20	شباط	19.6	16	كانون 2	2016	4	كانون 2	4	4	كانون 1
2006	15	كانون 1	17.1	15	كانون 2	2017	4	كانون 2	4	4	كانون 1
2008	9	كانون 2	9.5	7	كانون 1						

كانون 1	4	4	كانون 2	4	2018	كانون 1	7	6.3	كانون 2	6	2009
كانون 1	4	4	كانون 2	4	2019	كانون 1	6	6	كانون 2	6	2010
كانون 1	4	4	كانون 2	4	2020	كانون 1	6	6	كانون 2	6	2011
كانون 1	4	4	كانون 2	4	2021	كانون 1	6	6	كانون 2	6	2012
كانون 1	4	4	كانون 2	4	2022	كانون 1	6	6	كانون 2	6	2013

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الشهرية لمتغيرات الدراسة من شهر كانون الثاني (2004) ولغاية كانون الاول لسنة (2022) والمنشورة على موقع البنك المركزي العراقي.

واستمر سعر الفائدة بالتراجع والتفاوت في الارتفاع والانخفاض لمواجهة الضغوط التضخمية التي تحدث في النشاط الاقتصادي للمدة (2009-2004)، اما المدة الزمنية الممتدة من (2010-2016) فكان سعر الفائدة ثابت إذ بلغ (6%) ، فيما بلغ للسنوات (2017-2022) ما مقداره (4%)، وهذا نابع من السياسات الاقتصادية التي تبناها البنك المركزي لغرض إجراء الاصلاحات المالية والاقتصادية بهدف تعزيز الثقة بالاقتصاد العراقي.



الشكل (3) التغيرات في سعر الفائدة في العراق للمدة (2022-2004)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2-تحليل طبيعة التغيرات في سعر الصرف في العراق للمدة (2022-2004):

يعد سعر الصرف من الادوات المهمة التي تستخدمها السياسة النقدية لمواجهة الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق بعد سنة (2003)، وهذا ما أظهر قوة السياسة النقدية من خلا سيطرتها على إستقرار سعر الصرف تجاه الدولار في معظم سنوات البحث ، وتظهر بيانات الجدول (2) والشكل البياني (4) أن الفترة من (2004-2008) قد شهدت ارتفاع في سعر الصرف إذ بلغت الحد الاعلى لها (1487) لشهر كانون الثاني في سنة (2004) فيما سجل

الحد الأدنى (1413) لشهر شباط وبمتوسط حسابي بلغ (1453.24)، نتيجة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي حدثت في هذه المدة والانفتاح على العالم الخارجي وارتفاع كلفة المواد الاستهلاكية المستوردة، لكن السنوات (2009-2014) شهدت استقرار في سعر الصرف إذ بلغ (1166) دينار للدولار الواحد.

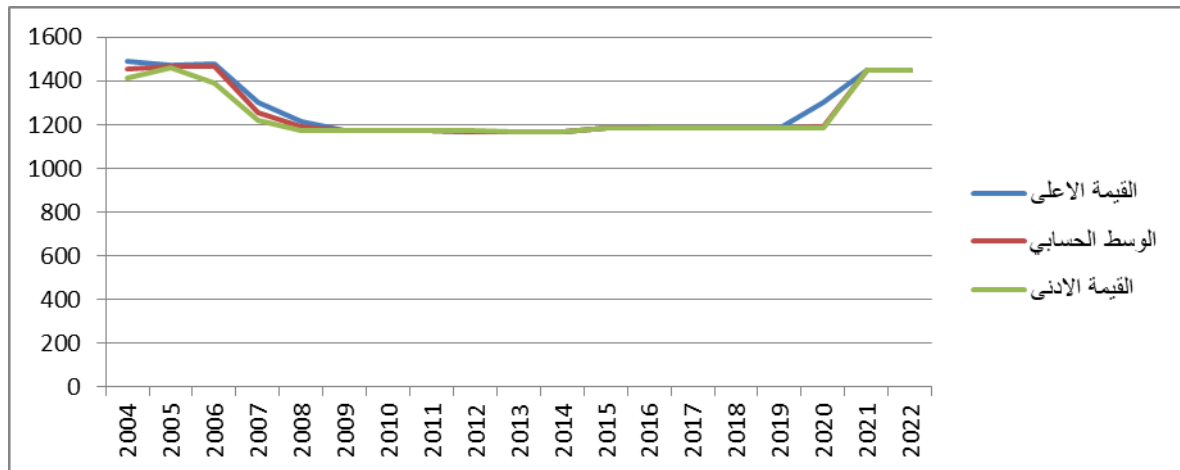
الجدول (2) التغيرات في سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	القيمة الأعلى	الشهر	الوسط الحسابي	القيمة الأدنى	الشهر	السنة	القيمة الأعلى	الشهر	الوسط الحسابي	القيمة الأدنى	الشهر
2004	1487	كانون 2	1453.25	1413	شباط						
2005	1474	كانون 1	1468.67	1460	كانون 2	2014	1166	كانون 2	1166	1166	كانون 1
2006	1479	كانون 2	1467.42	1391	كانون 1	2015	1182	كانون 2	1182	1182	كانون 1
2006	1304	تشرين 2	1254.67	1217	كانون 1	2016	1182	كانون 2	1182	1182	كانون 1
2008	1214	أذار	1193.08	1172	كانون 1	2017	1184	كانون 2	1184	1184	كانون 1
2009	1170	كانون 2	1170	1170	كانون 1	2018	1182	كانون 2	1182	1182	كانون 1
2010	1170	كانون 2	1170	1170	كانون 1	2019	1182	كانون 2	1182	1182	كانون 1
2011	1170	كانون 2	1170	1170	كانون 1	2020	1304	كانون 2	1192	1182	كانون 1
2012	1166	كانون 2	1166	1170	كانون 1	2021	1450	كانون 1	1450	1450	كانون 2
2013	1166	كانون 2	1166	1166	كانون 1	2022	1450	كانون 1	1450	1450	كانون 2

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الشهرية لمتغيرات الدراسة من شهر كانون الثاني (2004)

ولغاية كانون الاول لسنة (2022) والمنشورة على موقع البنك المركزي العراقي.

أما سنة (2015) فقد شهدت السنوات (2015-2020) ارتفاع سعر الصرف نتيجة الاحداث التي جرت في العراق و زيادة تمويل نفقات الحرب على الارهاب، فيما شهدت السنوات (2021-2022) ارتفاع بسعر الصرف بعد انتشار جائحة كورونا وحدث تراجع كبير في أسعار والنشاط الاقتصادي وعندها قامت السلطات النقدية برفع سعر الصرف الى (1540) دينار للدولار الواحد.



الشكل (4) التغيرات في سعر الصرف في العراق للمدة (2022-2004)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

3-تحليل طبيعة التغيرات في معدلات التضخم في العراق للمدة (2022-2004)

يظهر الجدول (3) والشكل البياني (5) أن معدلات التضخم في العراق شهدت ارتفاعاً كبيراً للمدة (2004-2009) إذ بلغ الحد الاعلى لها (38.1) في شهر تموز لسنة (2006) والحد الادنى (28.5) لشهر كانون الثاني من نفس السنة وبمتوسط حسابي بلغ (31.96)، نتيجة تراجع القطاع الحقيقي عن تلبية الطلب المحلي المتزايد بعد الانفتاح على الخارج، فضلاً عن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وزيادة الانفاق الحكومي والاختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في الاستيرادات وتراجع الموارد المحلية ، وأن التضخم في العراق لا يعود الى الاختلالات التي تحدث في السياسات الاقتصادية فقط بل يضاف لها التخلف في البنى التحتية وانعكاسها على جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فضلاً عن ذلك الاعتماد على القطاع النفطي، بينما شهدت السنوات (2010-2020) تراجع كبير في معدلات التضخم ووصلت لمستويات منخفضة جداً إذ بلغ الحد الاعلى (0.8) لشهر كانون الاول في سنة (2018) أما الحد الادنى فقد (-0.8) لشهر كانون الثاني وبمتوسط حسابي بلغ (0.47) نتيجة عمل البنك المركزي العراقي باعتماد سياسة نقدية ذات ابعاد مهمة وأهداف محددة تستجيب للتحديات التي يشهدها العراقي.

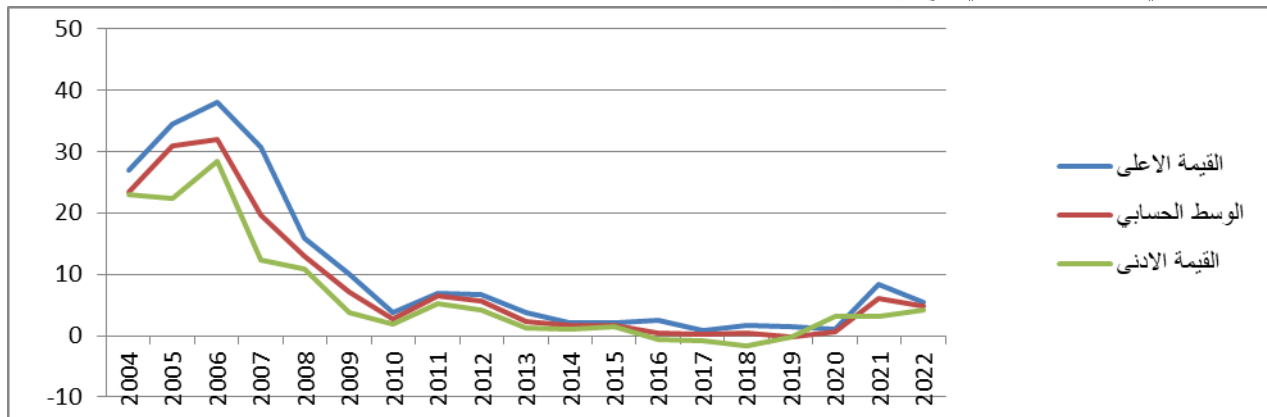
الجدول (3) التغيرات في معدلات التضخم في العراق للمدة (2022-2004)

السنة	القيمة الاعلى	الوسط الحسابي	القيمة الادنى	الشهر	السنة	القيمة الاعلى	الوسط الحسابي	القيمة الادنى	الشهر
2004	27	23.5	22.9	شباط	2014	2.1	1.6	1.1	كانون2
2005	34.4	30.95	22.4	حزيران	2015	2.1	1.6	1.4	أب
2006	38.1	31.96	28.5	تموز					

كانون 1	– 0.7	0.47	حزيران	2.5	2016	كانون 1	12.3	19.58	كانون 2	30.7	2006
كانون 2	– 0.8	0.2	كانون 1	0.8	2017	كانون 2	10.8	13.01	نيسان	15.9	2008
أذار	– 1.6	0.35	تموز	1.7	2018	نيسان	3.8	7.1	أب	10	2009
أيلول	– 0.3	–0.2	اذار	1.4	2019	أيلول	1.9	2.8	كانون 2	3.8	2010
تشرين 2	3.2	0.59	شباط	1	2020	كانون 1	5.3	6.4	كانون 1	7	2011
كانون 2	3.2	6.04	تشرين 2	8.4	2021	كانون 1	4.2	5.6	نيسان	6.7	2012
تشرين 2	4.2	4.9	حزيران	5.5	2022	كانون 1	1.3	2.4	كانون 2	3.7	2013

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الشهرية لمتغيرات الدراسة من شهر كانون الثاني (2004) ولغاية كانون الاول لسنة (2022) والمنشورة على موقع البنك المركزي العراقي.

لكن عاودت معدلات التضخم بالارتفاع للسنوات (2002-2021) بعد انتشار جائحة كورونا وقيام السلطات النقدية برفع سعر الصرف الدولار تجاه الدينار لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات النفطية بعد تراجع اسعار النفط على الصعيد العالمي ، إذ بلغ الحد الاعلى (8.4) لشهر تشرين الثاني لسنة (2021) فيما بلغ الحد الأدنى (3.2) لشهر تشرين الثاني وبمتوسط حسابي بلغ (6.04).



الشكل (5) التغيرات في معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2022)

المبحث الثالث: قياس أثر قناتي سعر الفائدة وسعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (2004-2022)

يعد أسلوب التحليل القياسي واحد من الأساليب الكمية التي تستند على معرفة وتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لما يتميز به هذا الأسلوب من البساطة والدقة وذلك ممن خلال تطبيق نموذج ARDL لمعرفة اثر متغيرات الدراسة على المتغير التابع من خلال الاعتماد على البيانات الشهرية لمتغيرات الدراسة من شهر كانون الثاني لسنة (2004) ولغاية كانون الاول لسنة (2022) المنشورة على موقع البنك المركزي طيلة مدة البحث، ومن ثم عرض نتائج النموذج القياسي المستخدم للكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، لأن الجزء القياس الكمي هو الجزء المهم الذي يبرهن عن مدى تطابق النتائج المتحل عليها للمتغيرات محل البحث.

أولاً: نتائج اختبار السكون

1- نتائج اختبار فيليبس - بيرون (PP): يعمل هذا الاختبار على تحديد درجات السكون لجميع متغيرات للسلاسل الزمنية ويساعد في تحديد الطرق القياسية الاقتصادية الملائمة التي تعمل على نتائج اختبار المتغيرات الاقتصادية .

جدول (4) نتائج اختبار (PP)

التضخم	معدل الفائدة	سعر الصرف	At Level	
Y	X2	X1		
-1.945	-1.489	-1.461	t-Statistic	With Constant
0.311	0.537	0.552	Prob.	
no	no	no		
-1.542	-2.513	-1.185	t-Statistic	With Constant & Trend
0.812	0.322	0.910	Prob.	
no	no	no		
-1.792	-0.991	-0.167	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.070	0.288	0.625	Prob.	
*	no	no		
			At First Difference	
d(Y)	d(X2)	d(X1)		
-	-		t-Statistic	With Constant
28.857	14.587	-7.639		

	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.723	14.581	29.703
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.660	14.609	27.714
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%.
and (no) Not Significant

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج **EvIEWS** الاصدار 12 .

ويظهر الجدول اعلاه ان معظم المتغيرات غير ساكنة عند المستوى الاصلي وفي حالة المعادلات الثلاث (مع التقاطع ، تقاطع واتجاه عام ، بدون تقاطع واتجاه عام) حسب اختبار (PP) اي انها تعاني من جذرة الوحدة، وتصبح ساكنة في المعادلات الثلاث عند الفرق الاول عند مستوى (1%) .

2- اختبار ديكي -فولر الموسع: يستخدم لاختبارات السكون في تحديد جميع السلاسل الزمنية الاقتصادية ويعمل على المساهمة في تحديد جميع المتغيرات الاقتصادية المستقلة واثرها على المتغيرات التابعة ويعمل في التعرف على استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية .

جدول (5) نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع

التضخم	معدل الفائدة	سعر الصرف	At Level	
Y	X2	X1		
With Constant	t-Statistic	-1.765	-1.387	-2.829
	Prob.	0.397	0.589	0.056
		no	no	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.620	-2.441	-1.600
	Prob.	0.782	0.357	0.790

		no	no	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.210	-0.791	-3.140
	Prob.	0.610	0.373	0.002
		no	no	***
	At First Difference			
		d(X1)	d(X2)	d(Y)
With Constant	t-Statistic	-6.229	-7.159	-4.717
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
			-	
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.626	13.146	-5.347
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.243	-7.172	-4.502
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%.
and (no) Not Significant

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج **EvIEWS** الاصدار 12 .
يظهر الجدول اعلاه ان معظم المتغيرات غير ساكنة عند المستوى الاصلي وفي حالة المعادلات الثلاث (مع التقاطع ، تقاطع واتجاه عام ، بدون تقاطع واتجاه عام) حسب اختبار ADF اي انها تعاني من جذرة الوحدة، وتصبح ساكنة في المعادلات الثلاث عند الفرق الاول عند مستوى (1%) .

ثانياً:- نتائج تقدير النموذج الاول لـ **ARDL**

1-اختيار افضل نموذج:

يبين جدول (6) اختيار افضل نموذج **ARDL** ويعتبر من النماذج القياسية الحديثة والتي تعمل على تحديد العلاقات بين جميع المتغيرات والتي تكون درجة سكونها مختلفة، وهذا النموذج لا يشترط ان تكون السلاسل ساكنة من نفس الرتبة أو وجود اختلاف بمتغيراتها المستقلة، وبذلك هو من اكثر النماذج لديه مرونة عالية حتى وان كانت جميع المتغيرات المستقلة عند أوضاعها الاصلية أو تختلف في درجة السكون.

جدول (6) اختيار افضل نموذج ARDL

Fixed regressors: C @TREND

Number of models evaluated: 300

Selected Model: ARDL(7, 0, 1)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.677369	0.066051	10.25532	0.0000
Y(-2)	0.148321	0.075726	1.958659	0.0516
Y(-3)	0.056374	0.076295	0.738899	0.4608
Y(-4)	-0.213327	0.076569	-2.786063	0.0059
Y(-5)	0.319096	0.075626	4.219383	0.0000
Y(-6)	0.010944	0.058128	0.188265	0.8509
Y(-7)	-0.206240	0.049905	-4.132647	0.0001
X1	0.008915	0.001751	5.090470	0.0000
X2	0.063881	0.169701	0.376433	0.7070
X2(-1)	0.046765	0.160327	0.291685	0.7708
C	-8.802727	1.764329	-4.989278	0.0000
@TREND	-0.014809	0.003607	-4.105966	0.0001
R-squared	0.982669	Mean dependent var	6.724880	
Adjusted R-squared	0.981702	S.D. dependent var	8.992345	
S.E. of regression	1.216403	Akaike info criterion	3.285375	
Sum squared resid	291.4884	Schwarz criterion	3.477280	
Log likelihood	-331.3217	Hannan-Quinn criter.	3.362964	
F-statistic	1015.474	Durbin-Watson stat	1.841429	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الاصدار 12 .

تظهر نتائج الجدول (6) الذي تم من خلاله اختيار افضل نموذج $ARDL(7, 0, 1)$ بناء على معيار AIC وحسب النموذج اعلاه ان التضخم يفسر من خلال معدلات التضخم للأشهر السبعة الماضية وكذلك من خلال سعر صرف الدينار مقابل الدولار للشهر الحالي ومن خلال سعر فائدة السياسة النقدية للشهر الحالي والماضي.

2- تقدير نتائج اختبار الحدود :

يتمثل اختبارات (F) المحسوبة ومقارنتها مع (F) الجدولية وتكون (F) المحسوبة اكبر من الـ (F) الجدولية بجميع الحالات يتمثل على ان جميع المتغيرات المستقلة متغيرات مستقرة عند قيمها الاصلية عند المقارنة فعندما تكون المحسوبة اكبر من قيمة الحدود العليا لـ (F) الجدولية فيكون هناك رفض للفرضية الصفرية فيصبح هناك توازن وعلاقة تكامل مشترك بين جميع المتغيرات واذا كانت اقل فيتم القبول فيصبح عدم وجود تكامل مشترك .

جدول (7) نتائج اختبار الحدود لمعادلة التضخم

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	8.087506	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.19	5.06
5%	4.87	5.85
2.5%	5.79	6.59
1%	6.34	7.52

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الاصدار 12 .

حسب اختبار الحدود وقيمة (F) المحسوبة البالغة (8.08) وهي اكبر من (F) الجدولية عند كل المستويات وكما موضحة في الجدول (7)، تبين هناك توازن طويل الاجل وتكامل مشترك بين سعر الصرف ومعدل الفائدة ومعدلات التضخم في العراق خلال المدة الشهرية من عام (2004) ولغاية عام (2022) .

3-: تقدير مرونة الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ : تتمثل معلمة تصحيح الأخطاء السالبة بوجود توازن طويل الاجل وانها تظهر معلمات الاجل القصير ان جميع المعلمات تكون معنوية ويوجد اتجاهات زمنية ويتم تصحيح الأخطاء خلال هذا النموذج .

جدول (8) تقدير معلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: Y

Selected Model: ARDL(7, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.115168	0.063670	-1.808815	0.0720
D(Y(-2))	0.033153	0.063994	0.518065	0.6050
D(Y(-3))	0.089527	0.064106	1.396546	0.1641
D(Y(-4))	-0.123800	0.064091	-1.931637	0.0548
D(Y(-5))	0.195296	0.061918	3.154130	0.0019
D(Y(-6))	0.206240	0.049905	4.132647	0.0001
D(X1)	0.008915	0.001751	5.090470	0.0000
D(X2)	0.063881	0.169701	0.376433	0.7070
D(@TREND())	-0.014809	0.003607	-4.105966	0.0001
CointEq(-1)	-0.207463	0.040759	-5.090012	0.0000

$$\text{Cointeq} = Y - (0.0430 * X1 + 0.5333 * X2 - 42.4304 - 0.0714 * @TREND)$$

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج **EvIEWS** الاصدار 12 .

يظهر من الجدول (8) ان معلمة تصحيح الخطا سالبة ومعنوية عند مستوى 1% ، وتشير القيمة (-0.20) الى تأكيد التوازن الطويل الاجل ، وان الاختلال في الاجل القصير يتم تصحيحه خلال (20%) من الزمن ، كما تظهر معلمات الاجل القصير ان معظم المعلمات معنوية وهناك اتجاه زمني D(@TREND متناقص معنوي للتضخم في العراق ، وإن رفع أسعار الفائدة يساهم بنمو سلبي لخفض معدلات التضخم ويمكن تصحيح سياسات سعر الفائدة وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي خلال مدة (5) اشهر لاعادة التوازن في المدى البعيد، فضلاً عن ذلك هناك اتجاه نمو سلبي لمعدلات التضخم في الاجل الطويل وهذا يدل على نجاح سياسة رفع سعر الفائدة للسياسة النقدية لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم طيلة مدة البحث.

4- نتائج مرونات الاجل الطويل :

جدول (9) تقدير مرونات الاجل الطويل لمعادلة التضخم

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.042972	0.005608	7.662741	0.0000
X2	0.533330	0.204594	2.606770	0.0098
-				
C	42.430369	5.456878	-7.775577	0.0000
@TREND	-0.071383	0.012994	-5.493512	0.0000

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج **EvIEWS** الاصدار 12 .

من نتائج الجدول (9) الاجل الطويل يظهر ما يلي :

- هنالك تأثير طردي معنوية لانخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار على معدلات التضخم في العراق ، اذ ان ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار (انخفاض قيمة الدينار) في السوق الموازي بمقدار نقطة واحدة (1%) يساهم في ارتفاع معدلات التضخم بمقدار (0.04%)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 1%.
- هنالك تأثير طردي معنوية لسعر الفائدة على معدلات التضخم في العراق ، اذ ان ارتفاع معدل الفائدة للسياسة النقدية بمقدار نقطة واحدة (1%) يساهم في ارتفاع معدلات التضخم بمقدار (0.53%)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى (1%) وهناك اتجاه عام لمعدلات التضخم بالتناقص وبمقدار (0.07%) شهريا

، وهذا الاتجاه معنوي عند مستوى (1%)، مما يعني نجاح السياسة النقدية في تخفيض معدلات التضخم الشهرية خلال مدة البحث، وإن أثر سعر الفائدة على التضخم اكبر بمقدار (13) مرة من أثر سعر الصرف على معدلات التضخم وهذا ناتج من خلال قسمة معلمة أسعار الفائدة البالغة (0.35) على معلمة سعر الصرف البالغة (0.04) .

6-: اختبارات صحة نموذج **ARDL** : تتمثل اختبارات صحة نموذج **ARDL** على التحري والكشف عن عدم او ثبات تجانس التباين الخطأ وهي من الطرق القياسية الحديثة لهذا النموذج .

جدول (7) اختبارات صحة نموذج معادلة التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.713893	Prob. F(5,192)	0.1332
Obs*R-squared	8.929666	Prob. Chi-Square(5)	0.1119

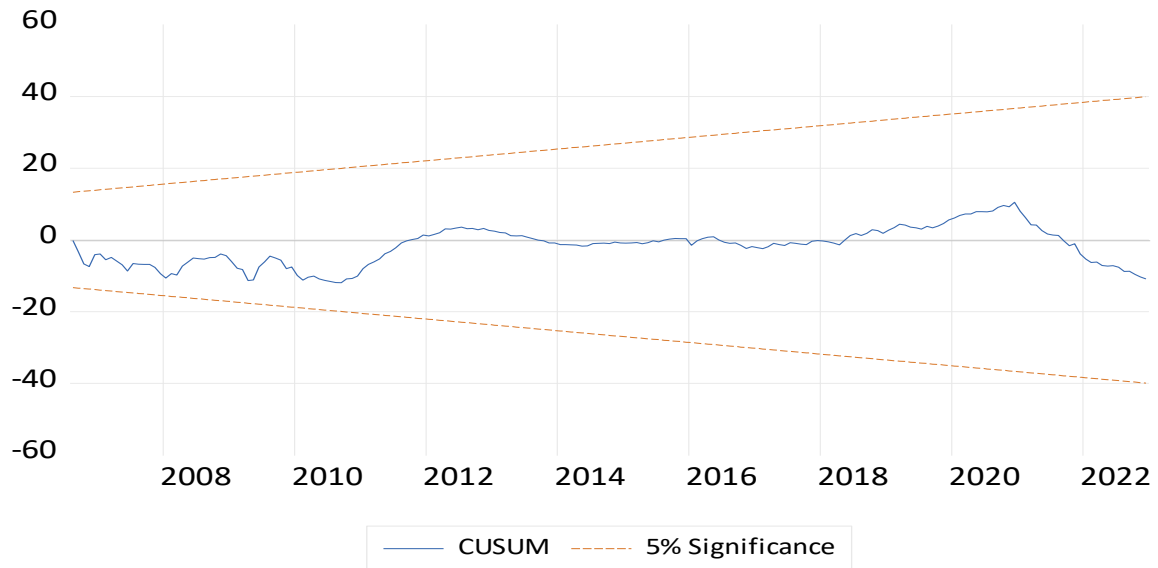
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.029545	Prob. F(1,206)	0.8637
Obs*R-squared	0.029827	Prob. Chi-Square(1)	0.8629

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews** الاصدار 12 .

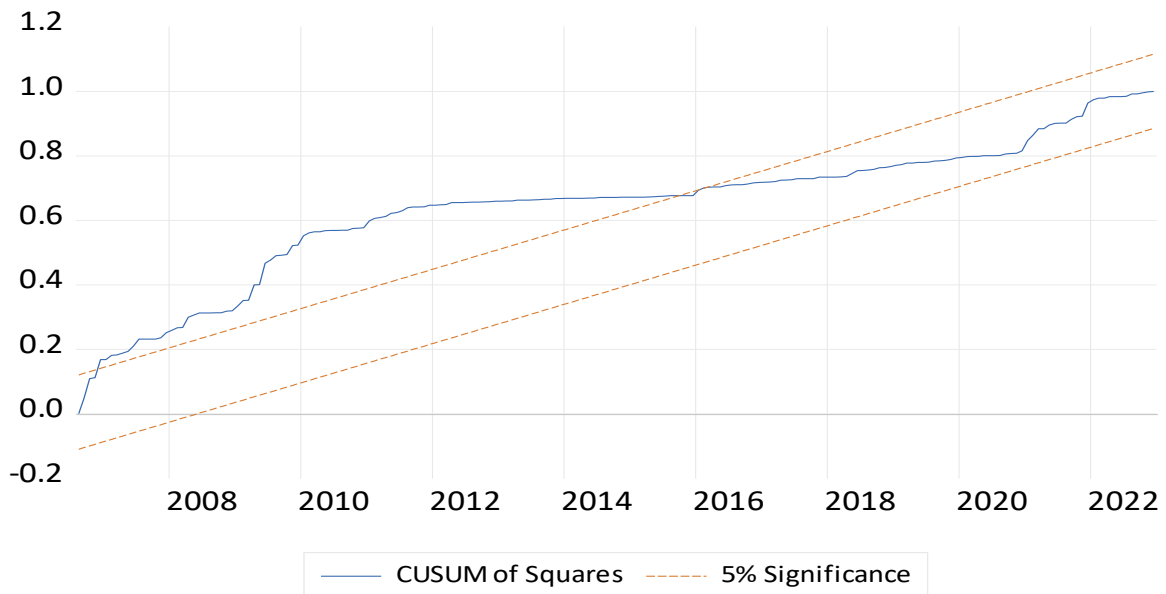
تظهر النتائج اعلاه وحسب اختبار **Serial Correlation LM** ان النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي لان (F) المحسوبة غير معنوية عند مستوى 5% ، كما ان اختبار **ARCH** للكشف عن عدم ثبات تجانس تبيان الخطأ ، ايضا غير معنوي عند مستوى 5% ، ما يعني ثبات تجانس تباين الخطأ .

7-: اختبار استقراريه الدالة المقدرة:



الشكل (3) اختبار المعادلة لبواقي المعادلة المقدرة

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الاصدار 12 .



الشكل (4) اختبار المعادلة لمربع بواقي المعادلة المقدرة

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الاصدار 12 .

يظهر الشكل (3) اختبار المعادلة ان المعادلة المقدرة كانت مستقرة لان البواقي المقدرة ضمن حدود الحد الاعلى والادنى ، بينما يظهر الشكل (4) اختبار مربع معادلة البواقي ، هنالك خروج للبواقي خارج الحد الاعلى خلال المدة ما قبل سنة (2007) وهذه المدة شهدت ارتفاع معدلات التضخم بنسب مفرطة ونلاحظ رجوع البواقي الى حدود السيطرة بعد سنة (2015).

4- الاستنتاجات: خلص البحث الي جملة من الاستنتاجات كانت من اهمها الاتية :

1- ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار (انخفاض قيمة الدينار) في السوق الموازي بمقدار نقطة واحدة (1%) يساهم في ارتفاع معدلات التضخم بمقدار (0.04 %)، وهذا يثبت صحة الفرضية الاولى التي تنص بوجود تأثير لسعر الصرف على معدلات التضخم في العراق طيلة مدة البحث، والسبب يعود الي زيادة في اسعار السلع والخدمات المستوردة ادى الي الانخفاض في الطلب على هذه السلع.

2- أثبتت النتائج صحة الفرضية الثاني إذ أن هنالك تأثير طردي معنوية لسعر الفائدة على معدلات التضخم في العراق ، فارتفاع سعر الفائدة بمقدار (1%) يساهم في ارتفاع معدلات التضخم وبمقدار (0.53 %)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى (1%) هنالك اتجاه عام لمعدلات التضخم بالتناقص وبمقدار (0.07 %) شهريا ، وهذا الاتجاه معنوي عند مستوى (1 %)، مما يعني نجاح السياسة النقدية في تخفيض معدلات التضخم الشهرية خلال مدة البحث، وأثر سعر الفائدة على التضخم أكبر بمقدار (13) مرة من أثر سعر الصرف على التضخم.

3- هنالك خروج للبواقي خارج الحد الاعلى خلال المدة ما قبل (2007) وهذه المدة شهدت ارتفاع معدلات التضخم بنسب مفرطة ونلاحظ رجوع البواقي الى حدود السيطرة بعد عام (2015) .

4- يعتبر سعر الصرف اداة ربط بين الاقتصاد الدولي والمحلي وذلك بحكم التبادل المالي والسلعي بين البلدان وانه يمثل الواجهة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع الدول الخارجية وقد شهدت اسعار الصرف والفائدة استقراراً نسبيا في الاعوام الاخيرة وتعود اسباب الاستقرار الي السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي في السيطرة على المعروض النقدي من الدولار لثبات سعر الصرف وما انجزته السياسة النقدية من استقراراً في اسعار الصرف والفائدة ومن ثم بدء الثقة تزداد بقيمة الدينار العراقي كمخزن للقيمة والذي بدوره يشجع المستثمرين بالاستثمار داخل البلد .

5- تكون معدلات الفائدة مرتفعة وبذلك تعمل على تراجع إقبال المستثمرين على الاقراض، إذ أن انخفاضها يعمل على تشجيع الاستثمار والاقتراض وهذا سوف يعكس على مضاعفة الاستثمار وتحسن قيمة العملة المحلية .

-التوصيات :بناءً على نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- ينبغي العمل من أجل تحقيق معدلات تضخم منخفضة عن طريق إتخاذ التدابير التي بموجبها تساعد على انخفاض معدلات التضخم، وأن البنك المركزي يتمكن من السيطرة على استقرار سعر الصرف والفائدة للدينار العراقي، وكذلك يعمل على رفع الانتاجية وتحسين جودة الخدمات والسلع التي كان انتاجها محليا وبدورها تؤدي الي ارتفاع GDP من خلال تنشيط اثر المؤسسات الانتاجية لزيادة الانتاج وتحسين الاداء .

2-ينبغي تطوير ادوات أكثر فعالية للسياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة لتحسين التحكم في السيولة النقدية ومعدلا التضخم، وزيادة استقلالية البنك المركزي العراقي لتعزيز قدرته في اتخاذ قرارات نقدية فعالة.

- 3- من الضروري الاعتماد على سياسات أكثر مرونة في إدارة سعر الصرف لتجنب التقلبات الحادة التي تؤثر على الأسعار المحلية ، ومراقبة عمليات التمويل وأسعار الفائدة للعملة الأجنبية نظراً لما يشكله من هدر للموارد الاقتصادية بشكل كبير .
- 5-تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة لتعزيز الانتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيرادات، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل وزيادة النمو الاقتصادي.
- 4- خفض مستويات الانفاق الحكومي بجميع أشكاله و معدلات الضريبة على ربحية الأنشطة التي بدورها سوف تكون ذات تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي للبلد .

المصادر :

1. بدن , زاهد قاسم (2024) ،(قياس اثر سعر الفائدة على الاتفاق الاستثماري والتضخم والبطالة في العراق للمدة (2000-2020) ، البصرة ، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 59 .
2. جبوري ، محمد و بركة ، محمد(2014) ، (تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم: تحليل العلاقة باستخدام بيانات بائل (Pana Data) ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد السادس ، الجزائر .
3. الجناحي، حيدر عباس ، (2015) ، (اثر اسعار الفائدة في مؤشرات الاداء المالي للاسواق المالية- دراسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005-2013) ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد 11 ، العدد 43 .
4. الجويجاتي ، اوس فخر الدين (2011) ،(التضخم غير المؤكد والسياسة النقدية) ، مجلة تنمية الراقدين ،موصل ، المجلد 33، العدد 103 .
5. حسين، نمارق قاسم(2017)،(قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تجرّبي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015)، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
6. خضير ، مهند يحيى وحسن، وفاء عبد الامير (2022) ،(دور نافذة بيع العملة في استقرار سعر صرف الدينار وانعكاسه على التضخم) ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 60.
7. الشمري ، سيماء حسن محمد علي ، (2022)،(الدين العام الداخلي واثره في اسعار الفائدة للمصارف العراقية للمدة من 2004-2020)، كربلاء ،مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 11 ، العدد 42.
8. صاحب ،ميامي صلال و علي ، نور الهدى حسين(2023) ، (تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة 2004-2023) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، العدد 19 ، جامعة الكوفة.
9. طه ، زينة كمال و عبدالله ، احمد عباس (2023) ، (دور تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004-2020) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 79 .
10. عباس ، صباح نوري ،(2008)،(اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 (بحث تطبيقي) ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 17 .
11. عبد ، فراس خميس و عبد ، مهند خميس و جسام ، محمد صالح (2023)،(تحليل اثر سعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2021 باستعمال نموذج الترددات الزمنية المختلفة) ، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية ، الكوت، العدد 48.
12. عبد العزيز ،أحمد محمد (2016) ،(الفائدة والتضخم بين النظرية والتطبيق2020) ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاسكندرية .
13. العدل ،ضياء فتحي(2023) ، (فاعلية سعر الفائدة كأداة لاستهداف التضخم في مصر خلال الفترة 1990-2022) ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد التاسع ، العدد 18 .

14.عزيز ، هيمن توفيق و حسن ، جيا محمد (2021) ،(اثر سعر صرف الدينار العراقي على معدلات التضخم في العراق : دراسة تحليلية قياسية للفترة (2004-2018) ،السليمانية ، مجلة جامعة جاربمان ، المجلد 8 ، العدد 3 .

15.محسن ، حمربن(2021) ، (دراسة العلاقة السببية قصيرة الاجل بين التضخم ومستويات سعر الصرف الاسمي الفعال في الجزائر من خلال نموذج اشعة الاتحاد الذاتي)، مجلة زيان عاشور بالجلفة ، العدد 27، المجلد الاول، الجزائر.

16.محمد ،حاکم محسن (2004) ،(اثر التضخم ومعدلات الفائدة في اسعار الصرف)، مجلة اهل البيت العدد 1 .
17.الموسوي ،ضياء مجيد (2017) ،(ادارة السياسات الاقتصادية الكلية) ، مؤسسة كنوز الحكمة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بن عنكون، الجزائر .

التقارير والنشرات:

البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية 2004-2022

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة 2004-2022

5- References

- 1-Ake, Blomqvist and Others Economics,(1990), 3rd Candian Edition, Canda, Mc Graw-Hill Ryerson limited
- 2- Udoka, Chrid (2012), (the effect of interest rate fluctuation on the Economic Growth of Nigeria), International journal of Budiness and social Scince , Vol,3, NO20.
- 3- Saymeh, Abul Aziz (2013), (The effect of interest rare, Inflation rate, GDP, On Real Economic Growth Rate in jordan), Asian Economic and financial Review.